العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

عبدالمهدي يغذي نظرية الانقلاب على حكم الشيعة للبقاء في منصبه

بغداد – تواصل حكومة رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبدالمهدي والميليشيات الشيعية الموالية لإيران، التصعيد ضد الولايات المتحدة، ليصل التوتر إلى مستويات غير مسبوقة بين الجانبين.

واستجاب عبدالمهدي، الاثنين، لضغوط زعماء الميليشيات، التي تعدّ الراعي الوحيد للحكومة الحالية، وأصدر بيانا ضد الطيران الأميركي "غير المرخص" في الأجواء العراقية، في تطابق تام مع الخطاب الإيراني الذي يهيمن على السياسة العراقية.

وقال عبدالمهدي إن "الأعمال اللاقانونية واللامسؤولة التي يقوم بها البعض في استهداف القواعد العسكرية العراقية أو الممثليات الأجنبية هو استهداف للسيادة العراقية وتجاوز للدولة العراقية حكومة وشعبا، وهو عمل مدان من قبلنا وإننا نتخذ كل الإجراءات الممكنة لملاحقة الفاعلين ولمنعهم من القيام بهذه الأعمال"، لكنه استدرك موضحا "بالمقابل نتابع بقلق المعلومات التي ترصدها قواتنا من وجود طيران غير مرخص به بالقرب من مناطق عسكرية في سبايكر ومعسكر الشهداء في الدوز ومطار حليوة ومعسكر أشرف والمنصورية وغيرها".

وجميع المناطق التي عددها عبدالمهدي، تضم مقرات مهمة تابعة لقوات الحشد الشعبي والفصائل والميليشيات، وتستضيف بانتظام ضباطا من الحرس الثوري الإيراني، وشهدت خلال الأيام الماضية تحليقا مكثفا للطيران الأميركي المسيّر.

أثيل النجيفي

الانقلاب العسكري مجرد إشاعة تطلقها الأحزاب الشيعية

وحذر عبدالمهدي، بصفته القائد العام للقوات المسلحة العراقية، الولايات المتحدة من "مغبة القيام بأعمال حربية مضادة مدانة وغير مرخص بها"، معتبرا إياها "تهديدا لأمن المواطنين وانتهاكا للسيادة ولمصالح البلاد العليا".

وواصل عبدالمهدي محاولاته التي يصفها المراقبون بأنها "جهود لتنظيم القتال الإيراني الأميركي داخل العراق"، قائلا "لقد أدنّا سابقا مثل هذه الأعمال وحذّرنا من آثارها الخطرة، وإننا نحذر اليوم كذلك من خطورة القيام بأي عمل تعرضي دون موافقة الحكومة العراقية، ونحمّل الجهة التي تقوم به مسؤولية ذلك".

وتابع أن "كل الجهود يجب أن تتوجه لمحاربة داعش وبسط الأمن والنظام ودعم الدولة والحكومة والتصدي للوباء الذي يهددنا ويهدد البشرية جمعاء، داعيا لـ"وقف الخروقات والأعمال الانفرادية واحترام الجميع للقوانين والسيادة العراقية".

وانتقد الباحث في الشأن السياسي إحسان الشمري تعاطي رئيس الوزراء العراقي المستقيل مع تطورات تنذر باندلاع حرب في البلد، قائلا إنّه يكتفي بأن "يتابع بقلق ويحذر من احتمالية ضربات جوية أميركية لأهداف عراقية". وتساءل الشمري "هل يعقل صدور هذا الموقف عن القائد العام للقوات المسلحة".

ويبدو أن عبدالمهدي، من وجهة نظر مراقبين، يؤدي وظيفة إيرانية دقيقة حاليا، إذ يسهم في ترسيخ فرضية الانقلاب أو العمل العسكري الأميركي لقلب نظام الحكم الشيعي وهي الفرضية التي تتبناها وتروّج لها الميليشيات العراقية الخاضعة للحرس الثوري.

وتسود العراق حالة من الترقّب الحذر مخافة حدوث تصعيد عسكري في البلد يفاقم من أوضاعه المعقّدة. وشهدت الأيام الماضية عملية تحريك للقوات الدولية، وتحديدا الأميركية بسحبها من القواعد الثانوية المتفرّقة في أنحاء عدة من الأراضي العراقية، نحو عدد محدود من القواعد عالية التحصين ما أوحى بالاستعداد لمواجهة وشيكة.

ووصف محمد محيي المتحدث الرسمي باسم كتائب حزب الله العراقي انسحابات القوات الأميركية من بعض القواعد في العراق بأنها مجرد "إعادة تموضع بعدما تعرضت له تلك القوات من ضربات قوية"، مؤكّدا "سنواصل استهدافهم (الجنود الأميركيين) أينما كانوا لأننا نعتقد أن التحركات الأميركية في العراق عدوانية وتواجدها غير شرعي".

وأضاف "نحذر القوات الأميركية من القيام بأي عدوان على الشعب العراقي وفصائله أو أي محاولة انقلاب عسكري ضد العملية السياسية أو النيل من قيادات الحشد الشعبي أو اغتيال شخصيات عراقية وطنية مؤثرة".

وتخشى أوساط سياسية عراقية أن تستثمر طهران في مزاعم الانقلاب العسكري لدفع الميليشيات إلى إعلان سيطرتها على جميع مفاصل الدولة، وتصفية كل من يعتقد أنه على علاقة بالغرب والولايات المتحدة، بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم الشيعي.

ويقول القيادي في جبهة الإنقاذ السنية أثيل النجيفي إنّ "أقاويل الانقلاب العسكري والإقليم السني، مجرد إشاعات تطلقها الأحزاب الدينية الشيعية لتأجيج التعصب الطائفي المنحسر".

ويضيف أن الأحزاب الدينية الشيعية "بعد فشل تجربتها في الحكم لم يعد بيدها سوى العودة إلى مربعها الأول وتهديد مجتمعها بزوال حكم المذهب".

ولا يستبعد متابعون للشأن العراقي أن يكون رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي بصدد الاستفادة من الوضع القائم في العراق للبقاء أطول مدّة في المنصب الذي تعذّر التوافق على شخصية مقبولة من جميع الأطراف لتشغله.

ويبدو الظرف مواتيا لعبدالمهدي بعد أن تكفّل انتشار فايروس كورونا بإخماد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت به في نوفمبر الماضي، بينما لا تبدو الطرق ممهدة أمام رئيس الوزراء المكلّف عدنان الزرفي لتشكيل حكومة بديلة.

وينظر حلفاء إيران إلى تكليف الزرفي بوصفه حلقة في سلسلة عمليات تقويض نفوذهم داخل العراق.

وكشف زعماء الميليشيات العراقية الخاضعة لطهران هجومهم الإعلامي على الزرفي خلال الأيام القليلة الماضية، متهمين إياه بالتنسيق مع الولايات المتحدة للسيطرة على الحكومة.

وقال تحالف الفتح الذي يضم عددا من زعماء الميليشيات البارزة، الاثنين، إنه توصل إلى ثلاثة بدلاء للزرفي، داعيا الأخير إلى الاعتذار عن التكليف لأنه لا يمثل "الإجماع الشيعي".

رأس الحربة الإيرانية في العراق

لا شيء متروكا للصدفة في زمن الأزمات: الإمارات تحصّن مخزونها الغذائي بقوة القانون

قانون اتحادي ينظم مخزون السلع الغذائية ويضمن استدامتها

الإمارات في مأمن بفعل سياساتها الاستباقية

دولة الإمارات التي أظهرت قدرا كبيرا من الحزم والمرونة في مواجهة جائحة كورونا ذات البعد العالمي، تطمح إلى أبعد من مجرّد مواجهة الظرف الاستثنائي وتجاوزه دون أضرار، لتستثمر هذه التجربة الاستثنائية وتحولها إلى أساس لبناء استراتيجية يتم من خلالها دعم القدرات وتوفير ما يلزم من وسائل مواجهة أي طوارئ ومستجدات قد تحدث مستقبلا.

أبوظبي – تتجه دولة الإمارات العربية المتّحدة نحو تجاوز الطابع التكتيكي والظرفي للمواجهة التي تخوضها في الوقت الحالي بنشاط وحيوية ضدّ جائحة كورونا وتحويلها إلى استراتيجية أوسع نطاقا وأبعد مدى استعدادا لأي ظرف طارئ قد يستجدّ مستقبلا.

وأثرت الدولة التي أظهرت حرصا على إضفاء طابع مستقبلي وبعد استشرافي على مختلف سياساتها، أن توجّه جزءا من جهدها ضمن استراتيجية استباق الأزمات والكوارث، نحو قضية تأمين الغذاء بشكل مستدام.

وتجلّى ذلك في سنّها تشريعا خاصّا بتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية أُعلن الإثنين عن اعتماده من قبل رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وكانت قضية تأمين الغذاء والدواء قد أثيرت بقوة في دولة الإمارات، كما في سائر بلدان العالم، وذلك بسبب الظرف الحرج السائد في مختلف البلدان بفعل تفشي فايروس كورونا وما خلّفه من تأثيرات ضارة على مختلف نواحي الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وبدت الإمارات وهي تعلن اعتماد القانون الجديد بصدد استكمال تجسيد التعهّد الذي قطعته قيادتها بمواصلة تأمين الغذاء والدواء لكل المواطنين والمقيمين على أرضها، في كلّ الظروف.

وقال الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، خلال اجتماع انعقد في وقت سابق بحضور مجموعة من الشيوخ والمسؤولين الحكوميين لتدارس الإجراءات الإماراتية في مواجهة جائحة كورونا "أريد أن أطمئن كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة أن دولة الإمارات قادرة على تأمين الدواء والغذاء إلى ما لا نهاية"، مؤكّدا على اعتبار "الدواء والغذاء خطا أحمر في دولة الإمارات يجب تأمينهما لأهلنا إلى ما لا نهاية بغض النظر عن أي تحديات سواء كورونا أو غيره".

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، الإثنين، إن القانون الاتّحادي الجديد الذي تمّ اعتماده من قبل رئيس الدولة ويحمل الرقم 3 لسنة 2020 يتعلّق بتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة ويهدف إلى تنظيم ذلك المخزون في حال حصول أزمات وطوارئ وكوارث، وتحقيق الاستدامة في مجال الغذاء.

وحدّد القانون الذي تسري أحكامه على المزوّد والتاجر المسجّل، عددا من الالتزامات لتطبيق إجراءات القانون، كما حدّد اختصاصات وزارة الاقتصاد لغايات تنفيذ أحكام القانون، والتي تتمثل في اقتراح السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية بالتنسيق مع الجهة المختصة وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والتنسيق مع اللجان الاقتصادية المشتركة للدول المزودة للسلع حول البرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، ووضع الخطط والبرامج الخاصة بحجم وكمية مخزون الأمان وما يتعلق بزيادة سعة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في حالة زيادة الطلب على السلع الغذائية على مستوى الدولة.

كما تختص الوزارة حسب ما حدده القانون بإعداد التقارير والدراسات والإحصائيات والتقييم الاقتصادي بشأن السلع الغذائية وتقدير حجم الاستهلاك وتحديد الفائض والعجز، وإعداد قواعد بيانات عن إنتاج وتوفر السلع الغذائية في الدولة وبلدان المنشأ ومتابعتها لدى المزودين، إلى جانب تنسيق وتنفيذ سياسات تأمين وإدامة وسلامة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهة المختصة، لتحقيق مخزون استراتيجي آمن من السلع الغذائية.

> **القانون الجديد تجسيد لمنظور القيادة الإماراتية إلى الدواء والغذاء كخط أحمر، ويتوجب تأمينهما إلى ما لا نهاية**

وأضافت "وام" أنّ القانون حدّد للوزارة المراجعة الدورية مع الجهة المختصة للتحقق من الرصيد القائم من السلع الغذائية لدى التاجر المسجلة، والإشراف على إعداد قواعد البيانات والربط الإلكتروني بشأن المخازن والمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية ومتطلبات تخزين السلع الغذائية، والرقابة على التزام المزودين والتجار المسجلين بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون، وتحديد قائمة بأسماء السلع الغذائية وتحديثها، وتحديد حجم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية ونسبة مخزون الأمان، إلى جانب رفع تقارير بشكل دوري لمجلس الوزراء بشأن المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة، كما حدد القانون بأنه يجوز للوزير تشكيل لجنة فرعية أو أكثر لتنفيذ الاختصاصات المشار إليها في هذه المادة.

كذلك حدد القانون ضمن مواده قيام الوزارة، بعد التنسيق مع الجهة المختصة، بإنشاء سجل لقيد المزودين والتجار وتصنيفهم، ويحدد بقرار من الوزير شروط وإجراءات التسجيل، كما تم تحديد التزامات المزود والتاجر المسجل بحيث يلتزم بالمحافظة على مخزون الأمان وفقا لأحكام القانون، وتوريد المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية عند الطلب، والربط الإلكتروني مع الجهة المختصة والهيئة لضمان استمرار متابعة كميات وأصناف وحالة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، وتنفيذ القرارات الصادرة من الجهة المختصة.

كما تتضمن الالتزامات توزيع المخزون الاستراتيجي السلعي في حالة حدوث طوارئ أو أزمات أو كوارث وفقا لخطط التوزيع التي يتم إعدادها من الهيئة بالتنسيق مع الجهة المختصة.

ويقصد بالمزود المنتج أو المستورد الذي يوفر السلع الغذائية للموزعين والتجار سواء من داخل الدولة أو خارجها، والتاجر المسجل الشخص الذي يباشر نشاطا تجاريا يتعلق بالسلع الغذائية، ومرخصا له في الدولة لغرض تطبيق هذا القانون.

وألزم القانون التاجر المسجل بإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والمخزن، بتحديد موقع ومساحة وحجم المخزن المخصص للمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، على أن يكون داخل الدولة، وإخطار الجهة المختصة بموقع المخزن، إلى جانب حفظ وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية وفقا للمواصفات والمقاييس المعتمدة في الدولة.

الكويت ترغّب مخالفي قانون الإقامة في المغادرة الطوعية

الكويت - أصدر وزير الداخلية الكويتي أنس الصالح الإثنين قرارا يقضي بالسماح لمخالفي قانون الإقامة بمغادرة البلاد ابتداء من الأربعاء وحتى نهاية أبريل القادم دون دفع أي غرامات مالية.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحافي إنّ "القرار يأتي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والإجراءات التي تتخذها الوزارة لمكافحة انتشار فايروس كورونا".

وبات مخالفو الإقامة (مصطلح يعبّر به عن الوافدين المقيمين في الكويت بطريقة غير قانونية)، عبئا إضافيا على السلطات الكويتية في فترة انتشار فايروس كورونا وما يطرحه من تحديات طارئة.

وبالنظر إلى حرص هؤلاء على التخفي وتكتّم مشغليهم على وجودهم مخافة التعرّض للملاحقة القانونية، يتعذّر على السلطات ضبطهم وتحديد أماكن تواجدهم، وتقييم أوضاعهم الصحية ومعرفة مدى انتشار فايروس كورونا في أوساطهم، إذ لا يُتوقّع من غالبيتهم التبليغ عن إصابتهم بالفايروس حتى في حال تأكّدهم من ذلك. ولمعالجة الأمر لجأت السلطات إلى إجراءات استثنائية تعتمد المراوحة بين أسلوبي اللين والزجر في آن.

ويقدّر عدد مخالفي قانون الإقامة في الكويت بما بين 160 ألفا و200 ألف بحسب تصريحات سابقة لمسؤولين كويتيين.

وبحسب القرار الكويتي الجديد فإنه "يمكن للمخالفين مغادرة البلاد، دون دفع غرامات مالية أو تكاليف السفر، مع إمكانية عودتهم للبلاد مرة أخرى".

وأوضح البيان أنّ "القرار منح شرائح محددة إمكانية تسوية وضعها ومنحها إقامة بالبلاد شرط استيفاء الغرامة ثم تسوية أوضاعها متى توافرت فيها الشروط المقررة للإقامة".

ومن هذه الشرائح "زوجة المواطن الكويتي ووالدا المواطنة الكويتية أو المواطن الكويتي من الأجانب، وأبناء وأزواج المواطنات الكويتيات من الأجانب، والمرأة الأجنبية أرملة أو مطلقة الكويتي والتي لديها أبناء في حضانتها، والعمالة المنزلية، والأجانب المخالفون لقانون إقامة الأجانب والموجودون في البلاد اعتبارا من تاريخ الأول من مارس الجاري".

وأشار إلى "تجهيز أماكن لإيواء المخالفين بعد إنهاء إجراءاتهم حتى موعد سفرهم ومغادرة البلاد، مزودة بوسائل الحياة الكريمة ووجبات غذائية ومشروبات مجانية".